

## اسرائيل ٠٠ و"الحدود الامنة"

تعمل الحركة الصهيونية باستمرار على تبرير احتلالها واغتصابها لارض فلسطين والاراضي العربية الاخرى، بضرورة ايجاد "حدود آمنة للدولة الصهيونية وشعبها المختار" ... واذا كنا في غنى عن توضيح بطلان هذه الادعاءات واغراضها الغامضة، فاننا ارتائنا من الايجابي التعريف ب" مفهوم الحدود الامنة " لدى الصهاينة، منظور اليه من زوايا مختلفة.

ان نظرية "الامن" في الفكر الصهيوني، نظرية متشعبة الاطراف وكثيرة الجوانب. عندما كان موشي ديان رئيسا للاركان الاسرائيلية في الخمسينات، فرق بين "الامن الراهن"، اى الوضع الامني العام في اية لحظة من اللحظات، و"الامن الاساسي"، اى الامن الذى ينال صميم التواجد الصهيوني على ارض فلسطين. ويمكن الربط بين المفهومين، "الراهن" و"الاساسي" للامن، بواسطة نظرية "الحدود الامنة" التي تجعل مبدا الاحتلال والاستيطان من اهم الركائز الاستراتيجية للعقيدة الصهيونية. وقد كانت الحركة الصهيونية منذ بدايتها، تعطي الاولوية المطلقة لضرورة احتلال الارض والتمسك بها عبر المستوطنات الدائمة المحصنة.

وتلقي الفجوة القائمة بين التيارات السياسية المختلفة حول مستعمرة "ايلون مورين" اضاواً دديدة على العديد من الخيوط المتشابكة في التفكير

السياسي والعسكري الزاهن للصهاينة، بل تعداها لتتوالى امورا أكثر أهمية وجذرية تعود الى صميم المفهوم الصهيوني لـ"الامن"، والدوافع السياسية والصهيونية للاستيطان من جهة، والمستقبل السياسي للضفة الغربية والمحادثات الجارية حول الانسحاب من لبنان من جهة أخرى.

ويمكن تقسيم مواقف التيارات المختلفة حسب مضمونها "الامني" على النحو التالي:

(١) الموقف الديني: ان التيار الديني في اسرائيل يرفض "الحجة الامنية"، ويدعي ان قضية الاستيطان قضية مبدئية، بل واجب ديني حسب تعاليم الدين اليهودي، وبذلك، فهو ليس عرضة للنقاش او المساومة. وتتمثل هذه الآراء في حركة "غوش ايمونيم" خارج المؤسسات السياسية الاسرائيلية، والحزب القومي الديني من داخل الحكومة والكنيسيت.

(٢) الموقف العقائدي: يسير هذا الموقف بخط متواز مع الموقف الديني وان كان ينطلق من منطلق "علماني". ويضم هذا الخط التيار "القومي" التوسعي ويقوم على نظرة عنصرية توسعية "صافية"، فيرى في الحركة الصهيونية حركة استيطان على كافة "ارض فلسطين"، وبذلك فان احتلال الارض والتمسك بها، هو جزء من "تراث" اسرائيل، والنتيجة المنطقية للعقيدة الصهيونية. اما المضمون الامني هنا، فلا يقتصر على موقع محدد او على الطبيعة "التكتيكية" للمستعمرة، بل هو أكثر شمولية ويؤكد ضرورة السيطرة على اوسع مساحة من الارض و"تهويدها" بحيث تفقد أية صبغة أخرى (عربية) عندها. والامن من هذا المنظور، هو أمن دولة اسرائيل والحركة الصهيونية ككل. وتتمثل وجهة النظر هذه، في حزب "ميروت" ورئيس الحكومة بيغن، ووزير الحرب شارون.

(٣) الموقف الامني - العسكري: وهذا المنظور يرى ان المستوطنات هي خط الدفاع الاول والاخير لدولة اسرائيل، فهي ترسم اطراف الدولة وحدودها السياسية من جهة، وترد عنها "العدوان" وتضمن صمودها من جهة أخرى. ويبقى هذا المنظور "تكتيكيًا" اذا ما قورن بالمنظور "العقائدي"، وهو يؤكد أهمية الارض في الدفاع والهجوم، ويدرس موقع المستعمرة بحيث تؤخذ بعين الاعتبار طبيعة الارض فيها، وخطوط المواصلات منها واليها، وأهميتها "الاستراتيجية"، الخ... ويتمثل هذا التيار بـ"خطة ألون" التي تدعو الى إقامة المستوطنات على طول نهر الاردن، وعزل الضفة الغربية من الناحيتين البشرية والعسكرية عن الاردن واسرائيل. وهذا هو الرأي السائد في المؤسسة العسكرية، وهو المنطلق الذي يمد سلطات الاحتلال بـ"الحجة الامنية" من اجل استملاك الارض بشكل

"قانوني".

(٤) الموقف الديماغوجي: ينطوي هذا الموقف على قسمين: الاول، يدعو الى ضرورة تقوية وتكثيف العناصر البشرية اليهودية (هو قريب من الموقف الديني - العقائدي)، والاخر يدعو الى الابتعاد عن الكثافة السكانية العربية. وفي معرض تقسيم الاسباب الداعية الى استقالته، كان رأى ديان ان ضم الضفة الغربية الى اسرائيل بشكل او آخر، يشكل خطرا عليها نسبة للكثافة السكانية العربية فيها. ثم هناك العديد من "الحمانم" الاسرائيليين (مثل "حركة السلام الان") الذين يطرحون الخطر "الامني" الذي سوف تشكل الجماهير العربية اذا ما دمجت بدولة اسرائيل. اما الخط الاول، فهو يدعي ان ادخال العناصر اليهودية الى المناطق العربية يزيد من احتمال فرض "التعايش" (!) من جهة، ويشكل رأس حربية "دفاعية" من ناحية أخرى (موقف شارون).

(٥) الموقف السياسي الدرائعي: ويتجلى هذا الموقف في آراء وزير الدفاع السابق وايزمان، الذي يرى ان الاستيطان بشكل عشوائي، يخلق المصاعب السياسية لاسرائيل، ويعرض علاقاتها مع الغرب عامة، ومع أمريكا على الخصوص، الى تآزم غير ضروري. وبالتالي، يعرض امن اسرائيل الى الخطر على المدى الطويل.

(٦) الموقف القانوني: ليس للقانون الاسرائيل موقفا محددًا من الامن، بل ان الجهاز القانوني يتقبل "الحجج الامنية" اذا ما كانت "مقنعة". وتدعي اسرائيل التزامها بالقانون الدولي حول الاراضي المحتلة في الحرب، فتقول ان الاستملاك الامني للارض ليس الاستملاك مؤقتًا، لكنها ترفض معاهدة جنيف الرابعة (١٩٤٩) التي تمنع نقل المستوطنين المدنيين الى الاراضي المحتلة، بحجة ان السيادة الاردنية على الضفة الغربية لم تكن شرعية عام ١٩٦٧.

